

## التحول والتكامل في منطقة الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا

الشراكة في سبيل التقدم والمستقبل المشترك

الورشة الإقليمية الثانية - المدخلات الاقتصادية والاجتماعية

المسار غير الحكومي لـ مجموعة الثماني - منطقة الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا

مرسيليا في ٦ و ٧ من حزيران/يونيو ٢٠١١

فيلا فالمار، مرسيليا، الجمهورية الفرنسية



## التقرير الختامي

في إطار مبادرة منتدى المستقبل الثامن، ركزت الورشة الإقليمية الثانية للمجتمع المدني التي عقدت في مركز التكامل المتوسطي (CMI) بمرسيليا يومي السادس والسابع من حزيران / يونيو ٢٠١١، حول التحديات الاقتصادية والاجتماعية والتغيير والتكامل بمنطقة الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا، وخلص المسار غير الحكومي المشارك في الورشة إلى صياغة ٣٦ توصية، تندرج تحت ثلاث مواضيع أساسية: التمكين، التوظيف وروح المبادرة، التكامل الاقليمي.

نعبر نحن ممثلو المسار غير الحكومي عن مساندتنا للربيع العربي الديمقراطي، ونؤكد أهمية حماية الحرية وحقوق الانسان والديمقراطية، ونطالب دول مجموعة الثمانية بإعطاء دعم متساو وغير منحاز، ومتواصل لعملية التحول الديمقراطي في العالم العربي، ونحث على تبني استراتيجيات اقتصادية شاملة تخلق فرص العمل وتسهم في الكفاح ضد الفقر؛ وإذ نرحب بشراكة دوفيل "Deauville Partnership" ونعبر عن تمنياتنا لأن تشكل نقطة تحول عن الممارسات السابقة، ونطالب خاصة ببناء الشراكة بين حكومات مجموعة الثمانية ومنطقة الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا على أسس الديمقراطية ومكافحة الفساد، وتعزيز الشفافية والمساءلة.

يوصي المسار غير الحكومي في منطقة الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا بما يلي:

## التمكين

### المشاركة المدنية والفرص الاقتصادية للشباب

١. انخراط المجتمع المدني في عملية التمكين، كشريك كامل بدلاً من كونه مساهماً فقط، والسماح بالتعبير عن نفسه ولعب دور فاعل في صياغة السياسات المتعلقة ببناء الأمة، لذلك، ينبغي خلق بيئة مواتية يستطيع فيها المجتمع المدني الحصول على مهارات القيادة والتمويل الكافيين.
٢. وضع استراتيجيات متكاملة للتمكين إحداها بشكل أفقي (على سبيل المثال تغطية مجالات متعددة القطاعات من التعليم والتدريب وحتى الصحة، إلخ) من أجل ضمان الاستمرارية والتماسك

الاجتماعي وعوائد الاستثمارات، والأخرى بشكل عمودي (على سبيل المثال، من الأسفل إلى الأعلى) وذلك عن طريق الاستجابة إلى الحاجات المحلية التي يعبر عنها الشباب، ووضعها حيز التنفيذ، يجب على هذه الاستراتيجيات أن تساهم في بناء اقتصاد اجتماعي تشاركي، ومسؤول اجتماعياً وتشجيع مشاركة الشباب في التنمية المحلية، بالإضافة إلى تعزيز فرصهم الاقتصادية والاجتماعية بإطلاق حريتهم في التنقل.

٣. إقامة ديمقراطيات فعالة تضمن للشباب التمتع بكراماتهم، حيث شكل غياب هذا الحق أحد الجذور الأساسية لإندلاع ثورات الربيع العربي، ويجب نشر الشفافية والمساءلة بواسطة التكنولوجيات الحديثة، مما يعطي الشباب حرية مفتوحة للدخول إلى المعلومات أثناء عملية صنع القرار وتبادل المعلومات حول عمليات التحول الديمقراطي الناجحة من أجل تعزيز فهم الشباب لكيفية بناء ديمقراطية أفضل.

٤. تمكين الشباب من المساهمة الفعالة في عملية صنع القرار، فعلى سبيل المثال يمكن أن يساهم ممثلون عن الشباب في إعداد السياسات الخاصة ذات العلاقة بهم في إطار ما يحدث من تحولات إقتصادية واجتماعية، ولن يتم ذلك إلا بتمكين المجتمع المدني من تدريب الشباب للعب هذا الدور ومساعدته في تولي هذه المهمة.

### خارطة طريق لتمكين المرأة

٥. تنفيذ توصيات ورشة العمل الأولى التي عقدت في الكويت حول "المساواة بين الجنسين".
٦. إعادة التأكيد على حقوق المرأة، ولاسيما تلك الواردة في الاتفاقيات الدولية التي تؤكد على المساواة بين الرجل والمرأة ومنع استخدام العنف ضد المرأة وإدراج هذه الحقوق في التشريعات الوطنية بها، بالإضافة إلى إنشاء مراكز اتصال للنساء اللاتي يتعرضن للعنف الجسدي .
٧. الدعوة لمشاركة المرأة في عملية صنع القرار على جميع المستويات (التشريعية، التنفيذية، المجتمع المدني، الإعلام، إلخ) مع تمكينهم من الأدوات الضرورية كالتدريب والمنح الدراسية للتعليم عالي الجودة والبحث في العلوم والتكنولوجيا لتكون المرأة طرفاً اقتصادياً فاعلاً ومستقلاً مالياً، وكذلك انشاء البنى التحتية الملائمة للمرأة كدور الحضانة التي تسهل عليها القيام بدورها كأم وتفرغها باعطائها وقتاً أكثر للتركيز في أعمالها، أما في المناطق الريفية فيمكن تفرغ المرأة بتسهيل الحصول على الطاقة المتاحة، كما يجب أن تحدد ما نسبته ٤٠-٥٠% كنسبة الزامية (كوتا) لمشاركة المرأة في القطاع الخاص.
٨. تحرير الطاقة الكامنة لدى المرأة في مجال روح المبادرة عن طريق تسهيل وصولها إلى آليات متعددة (الجمعيات التعاونية، مبادرات التمويلات الصغيرة، إلخ) وتزويدها بالقدرات والأدوات اللازمة لاستخدامها.
٩. دعم تغيير عقلية المجتمع من حيث نظرتهم إلى المرأة ودورها في رعاية الأطفال ابتداءً من سن الشباب، من خلال وسائل الاعلام الجديدة وزيادة التوعية بخصوص حقوق المرأة من خلال المجتمع.
١٠. خلق شبكات دولية للكيانات التي تعمل من أجل المساواة بين الجنسين بحيث يمكنها الاتصال والعمل معاً كآلية لتطبيق هذه التوصيات.

## تعزيز المجتمعات المحلية من أجل تنمية مستدامة

١١. الدعوة إلى إطار شامل للتنمية الاقتصادية على المستوى المحلي، عن طريق حشد تأييد منظمات المجتمع المدني مع عناصر محلية أخرى من خلال تفعيل إطار تشريعي يعطي مساحة لتوفر المهارات والتمويل لضمان كفاءة تلك العناصر، وبناء قدرات العناصر المحلية كي تكون قادرة على القيام بمبادرات للتنمية المحلية، وأيضاً التنسيق بين المشروعات على المستوى المحلي من ناحية وأعمال المنظمات الدولية من ناحية أخرى من أجل التأكيد على وجود تناغم بين المبادرات المحلية والقومية، ووضع مؤشرات أداء وإعطاء أولوية للمجموعات الأضعف.
١٢. تعزيز اللامركزية على أسس اقتصادية اجتماعية مترابطة وتقسيم إداري بدلاً من تقسيمات مبنية على أساس ديني أو عرقي.
١٣. تأكيد على أن الشروط الأولية للامركزية موجودة وقابلة للتحقيق مثل نظام حوكمة قائم على أسس دولة القانون، ضمان الشفافية في تحديد الموازنات ومصروفات التمويل الاجنبي ووضع سياسات قوية لمكافحة الفساد، يجب تدعيم اللامركزية من خلال استراتيجية تنمية أكثر عمقاً نابعة من الحكومة المركزية.
١٤. اعتماد نهج يسهل تبادل المعلومات من الأعلى إلى الأسفل والعكس بالعكس بين المجتمعات المحلية والحكومات المركزية ليمكّنهما من فهم التحديات التي تواجه كافة العناصر والآليات.
١٥. منح أموال لرفع مستوى البرامج التي يتقدم بها الناشطون المحليون ممن أثبتوا قدرتهم على العمل من خلال المشاريع الأولية والمدعمة بالبراهين والأدلة، كما يمكن أن تتضمن المشاريع العملية حوافز لأعضاء المجتمعات المحلية لتغيير سلوكهم وسلوك من حولهم من أجل اتباع توجيهات تسمح لهم بتحسين نمط عيشهم وبتلبية الاحتياجات المحلية، وتصميم أدوات مالية تسمح بالحصول على مداخيل دائمة في قطاعات كالزراعة والتصنيع.

## التوظيف وروح المبادرة

### ربط الكفاءات والتعليم بحاجات سوق العمل:

١٦. التزام الحكومات بالقيام باستثمارات كبيرة لإصلاح أنظمتها التعليمية (ولاسيما التعليم ما بعد الابتدائي والعالي والتدريب المهني) بغية تحسين جودتها عن طريق ما يلي:
- ١٦,١. الانخراط في عملية إصلاح مضامين المناهج الدراسية لتحسين قابلية توظيف الخريجين والطلاب الخارجين من النظام التعليمي من دون مؤهلات بدءاً بمخرجات التعليم العالي والتدريب المهني.
- ١٦,٢. تطوير عمليات التدريب في المدارس التقنية والمهنية وكذلك بعض الفروع الجامعية، وذلك بالتعاون مع الشركات من القطاع التجاري والمؤسسات ذات العلاقة.
- ١٦,٣. إدخال الوحدات المحفزة للمهارات المهنية (المهارات المرنة) في جميع مستويات التعليم.
١٧. إشراك المؤسسات (المنظمات المهنية الممثلة والمنظمات الداعمة لمجال الأعمال، لاسيما القطاعات الاقتصادية) في النظام التعليمي من أجل الاسهام في تحسين قابلية توظيف الخريجين، وذلك من خلال إضفاء الطابع المنهجي والمؤسسي على عملية التشاور مع القطاع الخاص من أجل تحسين

المضامين والمناهج والوحدات الدراسية المقدمة في الجامعات ومدارس التعليم العالي والتدريب المهني.

١٨. وضع صندوق لتمويل برنامج لتنقل الطلاب في العالم العربي (على غرار برنامج إيراسموس) ، بغية تشجيع المبادلات والانفتاح الدولي وقابلية التوظيف، ويمكن مبدئياً إطلاق اسم رمزي على هذا البرنامج هو "إبن بطوطة".

### بناء بيئة إقتصادية عادلة ومنفتحة

١٩. تعزيز العلاقة الأساسية بين دولة القانون ووجود بيئة إقتصادية مفتوحة ونزيهة في آن واحد ، ولاسيما فيما يتعلق بما يلي: (أولاً) استقلالية القضاء. (ثانياً) حرية التعبير. (ثالثاً) حرية الصحافة، و(رابعاً) حرية تكوين الأحزاب والتنظيمات والنقابات؛ كما ينبغي التذكير بأن الفساد والمحسوبية والامتيازات غير المستحقة فضلاً عن التداخل والتواطؤ بين السلطة السياسية والقوة الإقتصادية لا يزال يمثل مشكلة خطيرة في منطقة الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا، وهي مشكلات تعترض البيئة الإقتصادية وتحد من فرص النمو.

٢٠. حث حكومات المنطقة على أن تكون استراتيجيتهم الإقتصادية مهمة بتعزيز دولة القانون ودورها المنظم، لأنها عناصر مهمة لبناء مناخ إقتصادي عادل وتنافسي.

٢١. يجب اشتراط تعزيز دولة القانون والشفافية ومبدأ المساءلة وتيسير الوصول إلى المعلومات وحرية التعبير ومكافحة الفساد والمحابة من أجل تقديم المساعدات الدولية للدول العربية، ويذكر المشاركون في هذه الورشة مجموعة البلدان الثمانية بمسؤوليتها للقضاء على الملاذات الضريبية الآمنة وجميع أشكال الصفقات غير القانونية من أجل مكافحة الفساد على المستويين الإقليمي والدولي.

٢٢. دعم تطوير وسائل إعلام قوية مستقلة في البلدان العربية بحيث تشكل ضماناً لتطبيق سيادة القانون (وذلك من خلال التمويل العام واجراءات بناء القدرات) وبالتزامن مع هذه الجهود، يجب إنشاء وكالات مستقلة لتنظيم الاعلام في هذه البلدان، ويجب أن تكون الشفافية والحصول على المعلومات من قبل وسائل الاعلام والمجتمع المدني أمراً مضموناً قانوناً.

### المسؤولية المجتمعية للشركات

٢٣. تطبيق مدونة سلوك مشتركة للممارسات الحسنة في مجال المسؤولية المجتمعية للشركات تكون مستلهمة من المعايير الدولية القائمة مثل الأمم المتحدة UN، منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية OECD، المنظمة الدولية للمعايير ISO ، ويجب ان تكون الدولة نموذجاً يحتذى به في تطبيق ما يلي:

٢٣,١. معايير المسؤولية المجتمعية داخل الشركات العامة والخاصة التي تساهم في الشراكات العامة- الخاصة (PPP) التي تهدف إلى انتاج سلع عامة، وبالأخص فيما يتعلق بالشفافية وحرية الحصول على المعلومات.

٢٣,٢. منح أفضلية الوصول إلى الأسواق العامة إلى الشركات التي اعتمدت المعايير المذكورة آنفاً .

٢٤. تطوير السياسات التربوية والاعلامية ونشر الوعي لبناء ثقافة المسؤولية المجتمعية.

٢٥. تطوير آليات لدعم الشركات التي تسعى إلى اعتماد أفضل الممارسات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات، ويمكن أن تتضمن هذه الممارسات إعفاءات ضريبية ومعونات لدعم الاستثمار الضروري للإمتثال لمعايير المسؤولية للشركات في قطاعات محددة (الامتثال للمعايير البيئية)، ومساندة الأنشطة الخاصة بالمسؤولية المجتمعية للشركات الداعمة لتوظيف الشباب والفئات المحرومة، كما يمكن إجراء تدريب معين على المعايير الخاصة بالمسؤولية المجتمعية للشركات.

٢٦. توفير حوافز من أجل الامتثال لمعايير خاصة في الصناعات ذات الاستهلاك الكبير أو المستنفذة للموارد غير المتجددة مثل صناعات التعدين والصناعات عالية الاستهلاك للمياه.. إلخ، وذلك إلى أبعد ما تفرضه الاتفاقات وقوانين الحماية الدولية على هذه القطاعات.

## التكامل الإقليمي

### نحو نقطة التقاء : كيف نساهل تكاملاً إقليمياً أكبر؟

٢٧. المسار غير الحكومي يطالب مجموعة الثمانية العمل الحثيث للمساعدة على حل النزاع العربي الاسرائيلي وفق قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وتمكين الشعب الفلسطيني من إقامة دولته ذات السيادة على حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧، وذلك لتقوية الاستقرار، وتوطيد الثقة بين مجموعة الثمانية وشعوب منطقة الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا، مما سيفتح امكانيات الاندماج الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في المنطقة.

٢٨. يجب على القطاع الخاص أن يكون محرك النمو الاقتصادي، لهذه الغاية ينبغي على حكومات المنطقة أن تنفذ اصلاحات لانعاش الاستثمارات وتفادي أي تواطؤ مع القطاع الاقتصادي، لاسيما إزالة العقبات أمام من يريد ولوج السوق والتخلص من الممارسات المخلة بالمنافسة وتعزيز الشفافية؛ كما ينبغي أن يلتزم القطاع الخاص بأخلاق لا تشوبها الشكوك وتدعمها مؤسسات قوية ومستقلة وقادرة على إجراء الاصلاحات الاقتصادية.

٢٩. تشكل الحواجز أمام التبادلات التجارية والمالية وتنقل العمالة عائقاً كبيراً للتنمية في بلدان المنطقة، وتعرقل عملية التكامل بين المنطقة وبقية العالم، لاسيما على مستوى المنطقة الاورومتوسطية، ويجب على بلدان المنطقة أن تروج بشكل فاعل لتعزيز الاندماج الاقتصادي الذي يتجاوز مفهوم منطقة التجارة الحرة ليصبح اتحاداً جمركياً وليُسفر في نهاية المطاف عن اتحاد اقتصادي ونقدي.

### الإبداع والانتقال إلى اقتصاد المعرفة:

٣٠. يجب إنشاء صندوق ضمان من قبل مجموعة الثمانية ودول الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا، لدعم وتشجيع الاستثمار في المشاريع التكنولوجية والصناعية على الصعيدين الدولي والمحلي في بلدان منطقة الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا، وأيضاً لتشجيع نقل التكنولوجيا في إطار عملية شفافة بشأن العقود المبرمة بين المؤسسات المستفيدة والقطاع العام.

٣١. ضرورة تطوير المعايير الدولية المرتبطة بالتربية في إطار برنامج "بيزا" (البرنامج الدولي لتقييم الطلبة) وتعزيز معايير التعليم الدولي بما يشمل تقييم إنجازات الطلبة التعليمية وتطوير نوعية التعليم.

## الهجرة البيئية كطريق للتنمية:

٣٢. نشجع الحكومات في مجموعة الثمانية ودول منطقة الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا على دعم جهود المغتربين المهاجرين عند عودتهم إلى بلدانهم الأصلية للمساهمة في تعزيز التنمية، بهدف إعادة تدوير الخبرات والتكنولوجيا والمعرفة لخدمة استراتيجيات التنمية الوطنية والإقليمية، وفقاً لشروط الحكومات وتحت قيادتها.

٣٣. يجب على الحكومات تعزيز صلاتها بالمغتربين في الخارج (على سبيل المثال من خلال النظر في إمكانية تعدد الجنسيات وحقوق التصويت للمواطنين في الخارج)، ويجب على الحكومات المضيفة تشجيع اندماج الشتات (على سبيل المثال عن طريق منح حق التصويت المحلي للمقيمين الدائمين).

٣٤. ينبغي على الحكومات أن تنظم تدفق المهارات وتبادل المنفعة لكل بلدان منطقتنا، مع تحسين الفرص أمام ذوي المهارات العالية للعمل في الخارج والعودة إلى بلدانهم الأصلية.

٣٥. ينبغي على الحكومات معالجة النقص في القوى العاملة الماهرة من خلال توفير حوافز أكبر لذوي المهارات الأعلى لتشجيعهم على العمل في المناطق المحرومة (كرفع الأجور وتوفير فرص أفضل للترقية) ومن خلال برامج التعاون الثنائية أو متعددة الأطراف، بما في ذلك التوأمة والاستعانة بمصادر خارجية من مؤسسات التعليم.

٣٦. ونحث الحكومات من مجموعة الثمانية ودول الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا على اتخاذ خطوات جريئة لفتح مزيد من فرص الهجرة القانونية، مع رؤية طويلة الأمد لخلق مساحة متكاملة من الانتقال الحر للعمال والطلاب في المنطقة.

## **الخاتمة**

تعكس التوصيات الواردة أعلاه بوضوح أهمية وحسن توقيت وعمق وتنوع وجهات النظر من أجل الإصلاحات التي قدمتها الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في منطقة الشرق الأوسط الكبير وشمال إفريقيا، ويطالب المسار غير الحكومي حكومتي فرنسا والكويت بذل أقصى جهدهما لضمان أن تأخذ هذه التوصيات المشار إليها أعلاه بعين الاعتبار، وسوف تعرض هذه التوصيات في الاجتماع الوزاري لمجموعة دول الثمانية ودول الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا في ٢١ و ٢٢ نوفمبر المقبل المنعقد في الكويت، وتستخدم لتدعيم مبادرات متنوعة موجودة في المنطقة (يوروميد، مجموعة الثماني، وجدول الأعمال الوطنية...) ومن الأهمية أن نلاحظ أن هذه الإصلاحات ذات طابع متوسط الأجل، وبالتالي يجب متابعتها من المسار غير الحكومي.

أعتمد في مارسيليا ٧ يونيو ٢٠١١م